مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.30 (NO. 128) 2024, pp. 266-283

حادثة كاورباغي وأثرها في السياسة العراقية
(حزيران- تشرين الثاني 1946)

أ.م.د. قطران عباس مجبل
وزارة التربية / تاريخ حديث
Dqtran1970@gmail.com

مستخلص البحث:
تُعد حادثة (كاورباغي) اول صدام دموي بين السلطة والعمال وقد تركت تلك الحادث أثرها على طبيعة العمل النقابي في العراق، فقد ارادت السلطة ان تعطي درسا للعمال لنبذ الاضرابات والابتعاد عن العمل النقابي، غير ان النتيجة جاءت على العكس من ذلك تماما؛ فقد اشتد وعي العمال وزاد التفافهم حول نقاباتهم واصبح النضال من اجل النقابة محور نضال الطبقة العاملة فيما بعد.
بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حدث تحول مهم في تاريخ العراق المعاصر، عن طريق تطور مفاهيم العمل السياسي وزيادة الوعي الوطني المطالب بالحريات الديمقراطية وإقامة الأحزاب السياسية بصفتها الركن الأساس لبناء الحياة الديمقراطية في بلدان العالم المتحرر ومنها العراق . لذا، برزت الحركة العمالية كقوة سياسية ومهنية ساهمت في الأحداث السياسية.

الكلمات المفتاحية : حادثة – كاوباغي – السياسة.

اهمية البحث:
دأبت حكومة (أرشد العمري 1888-1978)، شأنها شأن الحكومات المتعاقبة على سدة الحكم في العهد الملكي، على إتباع سياسة العنف ضد موجة الاحتجاجات والتظاهرات الشعبية، التي كانت تندلع بين آونة وأخرى، سواء كانت دوافعها تتعلق بمطالب اجتماعية ام سياسية ، ولم يثنها تحذير الاحزاب السياسية في مذكراتها التي كانت ترفعها للوصي (عبد الإله 1913-1958) ورؤساء الحكومات؛ بل كانت تمضي تلك الحكومات في سياستها باستخدامها أشد أساليب العنف ضد أبناء الشعب المطالبين بحقوقهم المشروعة في الحياة الحرة الكريمة. فكان من بين تلك الأحداث التي تعاملت معها حكومة (ارشد العمري) بسياستها المعهودة والمتسمة بالعنف، المطالب السلمية التي تقدم بها عمال شركة نفط كركوك، والمتعلقة بتحسين احوالهم المعيشية ، إذ قدموا لشركة نفط كركوك عددا من المطالب المعيشية على أمل أن تستجيب لها.

إشكالية البحث:
تهدف إشكالية البحث إلى استبيان أثر حادثة كاورباغي على السياسة العراقية، لاسيما أن تلك الحادثة تُعد الأبرز في تأريخ العراق السياسي عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، والتي أدت في نهاية المطاف إلى استقالة وزارة (أرشد العمري)، وبذلك تكمُن إشكالية البحث في محاولة إماطةِ اللثام عن تلك الحادثة ومدى العبرة من أبعادها والنتائج التي تمخضت منها أولًا، ومدى الإفادة والاعتبار منها ثانيًا، حتى نضمن تحويل التأريخ كله إلى تأريخ مُعاصر نُعالج فيه مشكلات الحاضر ونخط فيه معالم المُستقبل.

منهجية البحث:
قُسم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسة تطرق المحور الأول إلى دور الأحزاب السياسية في دعم الحركة العمالية العراقية عام 1946، وتناولنا فيه بشكل موجز دور الأحزاب التي شكلت في نيسان 1946، في مساندة تلك الحركة، لاسيما في تظاهرة (28 حزيران 1946). أما المحور الثاني فقط ركن إلى

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.30 (NO. 128) 2024, pp. 266-283

مُناقشة أسباب قيام حادثة كاورباغي عن طريق دراسة مطاليب عمال النفط في كركوك وموقف متصرفية لواء كركوك والشركة البريطانية من تلك المطاليب والنتائج التي آلت إليها بعد رفضها، بقيام أضراب عمالي في حديقة كاورباغي أنتهى بسقوط (ستة) ضحايا و(أربعة عشر) جريحًا. في حين ناقش المحور الثالث أثر حادثة كاورباغي على حكومة أرشد العمري، وتطرقنا فيه إلى إجراءات الحكومة بعد الحادثة واستقالة وزير الداخلية (عبد الله القصاب) بسبب تقاطع الوزير في وجهات النظر مع رئيس الوزراء حول محاسبة المقصرين في الحادث، والتي أدت في نهاية المطاف إلى تقديم أرشد العمري استقالته في (16 تشرين الثاني 1946).

الكلمات المفتاحية: حادثة كاورباغي، أرشد العمري، الحركة العمالية.

أولًا: دور الأحزاب السياسية في دعم الحركة العمالية العراقية عام 1946:

عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، أشارت الحكومة البريطانية على الوصي عبد الإله، بإلقاء خطاب لتهدئة الشعب وكسب الوقت لكي يعودوا بعدئذٍ إلى ممارسة الأساليب الاستبدادية التقليدية[1]. نتيجة ذلك، دعا الوصي إلى عقد اجتماع لأعضاء مجلس النواب في بهو أمانة العاصمة في (27 كانون الأول 1945)، فألقى خطاباً أعلن فيه عزم الحكومة على إطلاق الحريات العامة وفسح المجال لتأليف الأحزاب السياسية ، والسير بالبلاد على أسس ديمقراطية صحيحة وعدم تكرار الانقلابات العسكرية ، نتيجة غياب الحكومة البرلمانية ، كما دعا إلى قيام بعض الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية لرفع المستوى المعاشي للعمال والفلاحين لتحقيق عدالة اجتماعية ، وأهاب بأبناء الشعب والعاملين بالقضايا العامة أن ينضموا للحياة الحزبية وأن يمارسوا حقوقهم الدستورية[2] .

وبعد هذا الخطاب أُنيطت المهمة إلى توفيق السويدي لتأليف الوزارة ، فألفها في (23 شباط 1946)، وأعلنت تلك الوزارة منهاجاً وزارياً بنّاء على الصعيدين الداخلي والخارجي ، فكانت باكورة أعمالها إصدار أوامرها بإلغاء حالة الحرب وإلغاء القوانين المقيدة للحرية ، ورفع الرقابة عن الصحف وإلغاء الأحكام العرفية ، وغلق معسكرات الاعتقال والسماح بتأليف الأحزاب السياسية[3].

كانت الأحزاب السياسية معطلة منذ تأليف ياسين الهاشمي وزارته الثانية في (17 آذار 1935) ، إذ استصدر قراراً بحل الأحزاب السياسية جميعها ومن ضمنها حزبه **"حزب الاتحاد الوطني "**[4] ، وبناءً على ذلك المنهاج الوزاري قدمت ستة أحزاب طلباً إلى وزير الداخلية سعد صالح لمنحها حق ممارسة نشاطها السياسي ، فأجيزت خمسة أحزاب في (2 نيسان 1946)[5] وهي:

1- **حزب الاستقلال** : وترأسه محمد مهدي كبة ، ويُعدُّ من الأحزاب اليمينية المعتدلة ، وضم العناصر المثقفة والأعيان والملاكين ، اتخذ الحزب من صحيفة لواء الاستقلال لسان حال له [6].

2- **حزب الأحرار** : وترأسه كامل الخضيري ثم توفيق السويدي بعد استقالته ، ويُعدُّ من الأحزاب المعتدلة ، وضم بعض السياسيين القدماء الذين يسيرون على وفق خطة الحكومة ، اتخذ الحزب من صحيفة الأحرار لسان حال له[7].

3- **حزب الوطني الديمقراطي** : وترأسه كامل الجادرجي ، ويُعدُّ من الأحزاب الاشتراكية وضم العناصر المثقفة من الطبقة البرجوازية ، واتخذ الحزب من صحيفة صوت الأهالي لسان حال له [8].

4- **حزب الاتحاد الوطني** : كان عبد الفتاح إبراهيم رئيساً للجنة السياسية للحزب، لأن هذا الحزب لم يعترف بالقيادة الفردية فلم ينتخب رئيساً للحزب، ويُعدُّ من الأحزاب اليسارية الماركسية ، اتخذ الحزب من صحيفة الرأي العام ثم السياسة ، وبعدها صوت السياسة لسان حال له [9].

5- **حزب الشعب** : ويترأسه عزيز شريف ، ويتبنى افكارا اشتراكية يسارية أكثر من الأحزاب الأخرى ، اتخذ الحزب من صحيفة الوطن لسان حال له [10].

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.30 (NO. 128) 2024, pp. 266-283

أما الحزب السادس فهو حزب التحرر الوطني، فقد رُفض لأنه كما يقول سالم عبيد النعمان أحد أعضاء الهيئة المؤسسة للحزب ، يمثل واجهة للحزب الشيوعي العراقي [11]، علماً أن وزارة الداخلية وافقت في (16 آذار 1946) على إجازة " عصبة مكافحة الصهيونية " ، والتي كان كلّ أعضائها من الديانة اليهودية، وكان الهدف منها الحد من خطر الحركة الصهيونية والتي وصفوها بالحركة الاستعمارية الاستغلالية [12].

وصف تقرير السفارة البريطانية في العراق الأحزاب الخمسة بما يأتي : " **أن الأحزاب الديمقراطية الثلاثة الشعب والوطني الديمقراطي والاتحاد الوطني هم أحزاب يسار، أما حزب الاستقلال فإنه حزب قومي ، في حين حزب الأحرار كان يضم بعض السياسيين المتنفذين**"[13].

كان من نتائج الحرب العالمية الثانية تضخم حجم الطبقة العاملة في العراق، فقد تحول العراق أثناء الحرب الى معسكر كبير للجيش البريطاني وترتب على ذلك استخدام الاف العمال في المجهود الحربي مثل الطرق واعمال الحراسة وتوسيع السكك والميناء .. الخ، واصبح الاف الفلاحين الذين هجروا الريف هربًا من بطش الاقطاع عمالًا مستعدين لبيع جهودهم بأدنى الاجور ضمانًا للقمة العيش، فانخفض مستوى اجر العامل قياسًا لمستوى الاسعار الذي ارتفع أثناء الحرب بمقدار خمسة اضعاف[14]. تفاقمت الازمة بعد انتهاء الحرب وتسريح الاف العمال الذين كانوا يعملون في المشاريع الحربية فبرزت البطالة بشكل حاد وفرضت نفسها على الساحة العراقية بعد الحرب؛ باعتبارها ظاهرة اجتماعية غير منفصلة عن النظام الاقتصادي والسياسي القائم، ولا يمكن ان تعالج بدون معالجة العوامل المحركة للاقتصاد ومتغيراته، إذ دعت نقابات العمال بتحريض بعض الأحزاب اليسارية التي تألفت بعد الحرب إلى مكافحة الاستعمار وشركاته الاحتكارية التي سيطرت على اقتصاديات العراق ومنعت صناعته الوطنية من النمو والتقدم وإلى مكافحة الاساليب المتأخرة في الزراعة والنظام شبه الاقطاعي الذي يفقر الفلاح ويحرم الصناعة الوطنية من اعظم سوق لها . كما دعت نقابة العمال إلى مكافحة اسلوب العمل الاضافي وتشغيل الاحداث باعتبار ان هذه العوامل تزيد من حجم البطالة، فضلًا عن حماية الصناعة الوطنية من غزو البضاعة الاجنبية وتوفير المواد الخام للصناعة الوطنية[15].

اسهم ذلك في تطور وعي الطبقة العاملة وبلورة وحدة الصراع الطبقي الذي غذته الصحافة الشيوعية السرية، كما انعكس على الصحافة الوطنية العلنية فعالجت موضوع الحركة العمالية بمنهج علمي يختلف عن تناولها لهذه الظاهرة قبل الحرب . فكتبت صحيفة الرأي العام لسان حال (حزب الاتحاد الوطني) في آذار عام ١٩٤٦ تقول: "**من اهم ما تتميز به المرحلة الحاضرة من مراحل تاريخ البشرية ازدياد الصراع الطبقي في المجتمعات وانقسام المجتمعات الى جبهتين متخاصمتين تمثل الجبهة الأولى الشغيلة من العمال والفلاحين وتمثل الجبهة الثانية اصحاب المصالح ومستغلي - الطبقة الأولى على العموم**" [16]. وانتقدت صحيفة الرأي العام سياسة الحكومات المتعاقبة ضد العمال وحقهم المشروع في التنظيم النقابي وانتهاكها لقانون العمل وكتبت "**كان اول ظفر نالته الطبقة العاملة العراقية هو حق التنظيم النقابي الذي حرمت منه أكثر من عشر سنوات يوم ان طغت على العراق تلك الروح الدكتاتورية التي غرستها المبادئ الفاشية بفعل اذناب الفاشست وعملائهم في هذه البلاد فأدت الى تعطيل الحياة الحزبية وقبر الحركة النقابية والغاء كل ما نالته الطبقة العاملة من حقوق سابقا**"[17]. كما وقف حزب الاتحاد الوطني الى جانب عمال السكك ضد تدخل الادارة البريطانية واعتبرت نقابات العمال ضرورة وطنية، وهاجم الحكومة لمكافحتها لنقابة سواق السيارات ودعا الى تأسيس اتحاد عام لنقابات العمال في العراق، في الوقت نفسه دافع الحزب عن عمال شركة الدخان الاهلية الذين اضربوا عن العمل في حزيران ١٩٤٦ ، كما رحب الحزب بعيد العمال العالمي في

الأول من ايار ووصفه بانه عيد الربيع والامل وكتب صحيفة الرأي العام بهذه المناسبة مقالا ذكر فيه **" يحتفل عمال العالم بهذا اليوم السعيد بعد ان قصموا ظهر النازية والفاشية واخذوهما اخذ عزيز مقتدر فكان لهم الفضل في انقاذ العالم من اشر استعمار عرفه التاريخ"**[18].

ووقف الحزب الوطني الديمقراطي الى جانب الطبقة العاملة دفاعًا عن حقه النقابي وعالج مشكلة البطالة ودافع عن عمال الغزل والنسيج ضد ارباب العمل ووقف الى جانب عمال الميناء واستنكرت فصل ١٥٠ منهم والقاء القبض على الهيئة الادارية للنقابة في نيسان ١٩٤٦، كما ودعا الى تكوين اتحاد عام للعمال في العراق وقال **"ان مصلحة الطبقة العاملة العراقية اصبحت تتطلب ايجاد اتحاد عام للنقابات ليرعى حقوقها ومصالحها ويقوم بتوجيه الحركة النقابية إلى ما فيه نموها وتقدمها، خاصة أن قانون العمل ناقصًا لأنه لم يشمل عمال الحرف اليدوية"** [19].

في السياق نفسه، وقف حزب الشعب إلى جانب العمال واستنكر تزوير السلطة لإرادتهم بفرض نقابات قريبة من السلطة الحاكمة، فكتب الحزب مجموعة من التوصيات إلى عمال السكك في سبيل أن يكونوا قدوة لصنوف العمال الأخرى فدعتهم إلى:

1- مقاطعة اعضاء(لجان العمل)[20]، وفلولها لأنها اداة بيد الادارة -الاجنبية للقضاء على حركة التنظيم النقابي الحر .

2- مقاطعة الهيئة المؤسسة الجديدة لان جل اعضائها من فلول لجان العمل.

3- لا تعترفوا بجواز الغاء النقابات او تعطيلها اداريًا.

4- لا تعترفوا بأسقاط حق العامل في عضوية النقابة اذا فقد عمله بعد فصله من قبل الادارة، أو اضطراره الى الاستقالة من قبلها ، بأية صورة كانت.

5- امنعوا الفصل الكيفي من العمل أو الفصل بدون محاكمة.

6- طالبوا بإعادة الاجازة الى نقابتكم حتى يجاب طلبكم وتفتح ابوابها من جديد .

7- تكاتفوا مع اكثرية النقابات العراقية التي وقفت الى جانب هذه المبادئ الرئيسة.

8- وحدوا صفوفكم ولا تبالوا بالإرهاب والدعايات المغرضة فان تفريق الصفوف يهدر جميع حقوقكم[21].

اجبر نضال الطبقة العاملة والحركة الوطنية الفئة الحاكمة ان تحقق عام ١٩٤٦ بعض الوعود التي قطعتها على نفسها والتي تضمنها مناهج الوزارات التي اعقبت خطاب الوصي، ولكن هذه المدة التي ازدهرت فيها الديمقراطية نسبيًا في تاريخ العراق، لم تستمر سوى ثلاثة شهور، إذ سرعان ما عادت سياسة القمع والاضطهاد ومصادرة الحقوق في عهد وزارة ارشد العمري (الاول من حزيران- السادس عشر من تشرين الثاني 1946).

عرف عن العمري أنه بعيد عن السياسة الديمقراطية والتنظيم الحزبي، وقد وصفه كامل الجادرجي زعيم الحزب الديمقراطي بـ **" أنه جاء إلى الحكم ليمثل أعظم رجعية في العراق"**[22]، وبمناسبة تولي العمري للوزارة ، كتب عزيز شريف زعيم حظب الشعب مقالاً بعنوان: (مطالب الشعب الأولى والوزارة الجديدة) أوضح فيه أن هذه الوزارة يقال عنها أنها حيادية، وعليها واجب دقيق وهو إدارة أمور البلاد الاعتيادية ، والإشراف على الانتخابات النيابية، ولكن ثمة مطالب حيوية ومستعجلة ، لا يمكن أن تتملص منها أي وزارة ولو كان عمرها شهراً واحداً أو بضعة أشهر ، وتلك المطالب تتلخص بما يأتي :

1- فسح المجال للشعب العراقي لتثبيت حرياته الديمقراطية، وتوسيعها حتى تضاهي بعض ما تتمتع به الشعوب في البلدان الديمقراطية .

2- إزالة آثار الفيضان الذي ضرب بغداد في أواسط (آذار 1946)، وإيجاد حلّ لمشكلة البطالة التي أخذت تعم البلاد في الجانبين الزراعي والصناعي[23].

رأى عزيز شريف، أن قضية الحريات الديمقراطية ودعم الطبقة العاملة يجب أن تأخذ مكاناً بارزاً في منهاج الوزارة العمرية، لأن العالم قد تغيّر نحو الأفضل ، قائلاً " **أن أُمماً كانت ترزخ وتئن تحت براثن الاستعمار والإقطاع والشركات الاحتكارية ،خرجت إلى العالم منتصرة والسياسيون العراقيون كالنعامة لا يريدون أن يروا أو يسمعوا بما يجري في العالم وهذا ناتج من وصول حكومات لا تستند إلى حكم الشعب ، فتعمل على عدم الاعتراف بحرياته وشؤونه العامة**" [24].

صرّح أرشد العمري بأن وزارته انتقالية حيادية ، وأنها جاءت لغرض تأمين المصالح العامة ، وإجراء الانتخابات النيابية ، ولكن القوى الوطنية فهمت من مجيء هذه الوزارة ، بمثابة الخطوة الأولى في سياق الهجمة الرجعية الجديدة ، فوقفت الأحزاب والقوى الوطنية موقفاً معارضاً من تلك الوزارة ، وقالت بأنها ستواجه مقاومة شعبية إذا أخلّت بواجباتها، ولم تُعر الوزارة العمرية أي اهتمام لموقف المعترضين عليها[25]، فكانت باكورة أعمالها تعطيل صحيفة (العصبة) الناطقة بلسان عصبة مكافحة الصهيونية ، في (6حزيران 1946) ، لمدة ستة أشهر ، وأنذرت كذلك صحيفة الرأي العام في (17 حزيران) ، ولم تلبث حتى وجهت لفت نظر [26]، إلى ثلاث صحف وهي البلاد والنداء وصوت الأحرار في (17 حزيران) من العام الذكور [27].

ظهر عداء أرشد العمري للأحزاب السياسية، عندما قام حزب التحرر الوطني غير المجاز، وعصبة مكافحة الصهيونية ، اللذان كانا واجهة للحزب الشيوعي السري ، بتظاهرة سلمية في (28 حزيران 1946) ، وكان هدفها الأول المطالبة بإجلاء القوات البريطانية من العراق، وتحسين أحوال الطبقة العاملة في العراق[28]، ولما كانت وزارة العمري ترى أن التظاهرة موجهة ضدها ، بادرت وزارة الداخلية بإصدار أمرها إلى مدير الشرطة العام للتصدي للمتظاهرين، فاصطدمت الشرطة بهم وأطلقت عليهم النار فقتل شخص وجرح آخرون [29].

احتجَّت الأحزاب السياسية العلنية الخمسة على التصرف الشاذ الذي بدرَ من الحكومة ، وإعداد مذكرة قدمتها إلى رئيس الوزراء وتضمنت المطالب الآتية :

1-الإسراع في إطلاق سراح الموقوفين. 2- الإسراع في تأليف هيئة قضائية تقوم بالتحقيق لتحديد المسؤول عن إطلاق النار. 3- الكف عن ممارسة سياسة التضييق على الحريات العامة بما فيها حرية النشر والاجتماع والتظاهر ، وفسح المجال للأحزاب لتمارس حقوقها كاملة وغير منقوصة [30]. إلاّ أن الوزارة العمرية قابلت هذه المطالب بمنتهى ضيق الصدر والشدة .

ثانياً: أسباب قيام حادثة كاورباغي[31] :

كان عمال شركة النفط العراقية في كركوك يشعرون بالغبن لقلة اجورهم التي لا تكاد تكفي لمعيشتهم البسيطة لأن أجور أغلبية العمال لا تزيد عن (٢٠٠) فلس يوميا بما فيها مخصصات غلاء المعيشة . فضلًا عن ذلك عدم توفر وسائط النقل للعمال من المدينة إلى الشركة وبالعكس وتحملهم المشاق من جراء ذلك صيفاً وشتاءً، واساءة معاملتهم من قبل موظفي الشركة الاجانب . بدأ العمال في (٨ حزيران ١٩٤٦) بأرسال بعض الكتب التهديدية إلى إدارة الشركة تتضمن استياء العمال من عدم مساواتهم مع زملائهم في سورية وفلسطين في الحصول على مخصصات الحرب . كما تضمنت كتب العمال التهديدية عبارات معادية لبريطانيا وموالية للاتحاد السوفيتي، وتطالب بتحسين أحوال العمال، واعطائهم مخصصات حربية أسوة بعمال الشركة في بقية انحاء العالم. وهددت بإعلان الاضراب وتحطيم ممتلكات الشركة[32]. ويلاحظ على هذه الكتب التهديدية إنها كتبت بلغة بعيدة من التوجيه

السياسي الحزبي فيما يلي النص الحرفي لاحد هذه التهديدات :" **سعادة مدير الشركة النفط العراقية، نحن لفيف من عمال شركتكم ونخبركم على هذه الحالة السيئة الرديئة التي نعيش فيها التي تشبه حياة الحيوان. وعلية، نعلن اضراباعن العمل، إذ لم نحصل على مخصصات حربية مع غلاء المعيشة**" [33].على أثر وصول الكتب التهديدية اتصل مدير الشركة تلفونيا بمدير شرطة كركوك الذي حصل على موافقة الجهات المختصة لفتح مخفر للشرطة داخل الشركة وفي (١٣ حزيران) أرسل العمال وفدا يمثلهم المفاوضة مدير الشركة وعرض مطالبيهم عليه ، فتعهد المدير بإجابة مطالبهم المعتدلة. ولما لم يبر المدير بوعده في إجابة مطاليب العمال قابل وفد منهم متصرف اللواء، (أمين خالص) ، وعرضوا مطاليب العمال . وهدد الوفد بإعلان الاضراب إذا ماطلت الشركة في الاستجابة لها . فأصدر المتصرف في (١٩ حزيران) بياناً الى عمال الشركة هذا نصه : "**أولادي الاعزاء منذ تسلمي إدارة هذا اللواء ترسل لي العديد من الكتب منها بدون توقيع ومنها بتواقيع مستعارة تتضمن تذمركم من اعمال قد ترونها مضرة بمصالحكم وإنها غير قريبة من النفع لكم، وفي بعض منها يشم رائحة العبث بأمور قد لا تؤدي بالنفع لكم واني لأرجوكم ان تراجعوا هذه المتصرفية أو مدير شركة النفط أو أي موظف منوط به رؤية اعمالكم وحسم قضاياكم اما شخصيًا أو بكتاب يحتوي اسم مرسله الصريح مبينين فيها طلباتكم وشرح ظلامتكم فأن لم يستمع إلى ما تقولونه فلكم مراجعة الدوائر العليا كوزارة الداخلية أو وزارة الشؤون الاجتماعية لتحقيق طلباتكم المحقة وان أبواب الدوائر الرسمية ذات الاختصاص مفتوحة لكل ذي حاجة في أي ساعة وعليها النظر في ترويج ما تراه صالحاً للشعب ... أني أدعوكم ان تثابروا في اعمالكم ولتعلموا بأني فاتحت مدير الشركة لترويج جميع طلباتكم ووعدني المدير بتحقيق رغباتكم التي تتمكن الشركة من تحقيقها وكتب بذلك لمدير الشركة في لندن وسترون ان شاء الله ـ ما تصبون اليه من مطاليب ضمن قانون العمال العراقي مع كل طمأنينة وهدوء والسلام عليكم**"[34].استجاب العمال لبيان المتصرف وأعطوا الشركة مهلة لمدة اسبوعين تنتهي في (٣ تموز)، ولم تجب الشركة مطاليب العمال فأعلنوا الاضراب في صباح اليوم نفسه، فأسرع كل من وكيل المتصرف (صديق القادري)، وكيل مدير الشرطة ، المعاون (سعيد عبد الغني)، إلى مقر الشركة واتصلا بممثلي العمال وطلبا اليهم العدول عن الاضراب دون نتيجة، وفي (٤ تموز) قام ما يقارب ثلاثة الآف عامل بتظاهرة سلمية في شوارع كركوك وامام دار المتصرفية وقابل وفد منهم وكيل المتصرف الذي أو اوضح بأن المفاوضات جارية مع الشركة بشأن مطالبهم وطلب اليهم التفرق والعودة الى اعمالهم ، وأصدر بيانا في مساء اليوم نفسه جاء فيه : " **بالنظر لأضراب عمال الشركة عن العمل وقيامهم بتجمعات في الطرق العامة بصورة تخل بالأمن وتقلق الراحة العامة فأننا نأمر بهذا إنذارهم بلزوم التفرق حالاً استنادًا إلى الصلاحية المخولة لنا بموجب قانون التجمعات رقم (131)، وعند عدم تفرقهم وتنفيذ الأوامر تطبق بحقهم المادة رقم (٣) من القانون المذكور**"[35]. كما أرسلت مديرية الشرطة دوريات إلى مخارج المدينة المؤدية إلى مقر الشركة، فألقت القبض على أحد عشر عاملا ، وأصدر وكيل المتصرف أمراً شفهيًا بتوقيفهم بحجة محاولتهم منع العمال من الذهاب إلى أماكن عملهم [36]. اجتمع العمال في حديقة كاورباغي في (٥ تموز) ومنه توجهوا بشكل تظاهرة إلى سراى الحكومة، وكانت الشرطة تراقب التظاهرة . وعند وصولها الى السراى دخل وفد عمالي يضم أحد عشر شخصا لمقابلة وكيل المتصرف الذي أخذ ينصحهم بالعودة إلى أعمالهم إلى أن يتم حسم قضيتهم مع الشركة بصورة نهائية، ووزع عليهم نسخا من البيان الذي أصدره في اليوم السابق ، فرفضوا وطلبوا من وكيل المتصرف اطلاق سراح العمال الذين أوقفتهم الشرطة في يوم (٤ تموز)، فأمر معاون مدير الشرطة بصورة شفهية بأطلاق

سراحهم، فتم اخلاء سبيلهم في اليوم المذكور[37]. لم يحدث شيء يذكر في يوم (٦ تموز) إلا أن العمال عادوا الى الاجتماع في حديقة كاورباغي صباح (٧ تموز) بعد ان علموا بقدوم وزير الاقتصاد (بابا علي الشيخ محمود) الى كركوك واعتقادهم بأنه حضر للنظر في قضيتهم ، فقاموا بتظاهرة كبيرة طافت شوارع المدينة ووصلت الى سراى الحكومة لمقابلة وزير الاقتصاد، فأبلغوا بسفر الوزير الى أربيل وانه سيعود مساءً لمفاوضتهم فتفرقت التظاهرة . وفي المساء حضر وفد من العمال المقابلة الوزير الذى أسدى بعض النصائح ووعد العمال بالنظر في قضيتهم وطالبهم بالعودة الى العمل، ولكنهم رفضوا ذلك إلا بعد اجابة مطالبهم[38].عُين (حسن فهمي المدفعي) متصرفا جديدا للواء كركوك فوصل في يوم (٨ تموز) واتصل بالعمال والشركة حال وصوله من أجل التوصل الى حل نهائي، وأصدر في (٩تموز) بيانا تضمن بعض الوعود للعمال ولكنها لم تكن وعودا قطعية فلم يستجب لها العمال، وفيما يلي نص بيان المتصرف : **" أيها العمال المضربون عن العمل في شركة النفط العراقية في كركوك . بالنظر للتحقيقات التي قمت بها شخصيًا تبين لي ما يلي"** :

1- **قضية دور السكنى**: هذه مضمونة لكم بموجب الفقرة (أ) (من المادة (٣٩) من قانون العمال رقم (٧٢) لسنة ١٩٣٦ والى حين بناء مساكن للموظفين والعمال الدائمين؛ ستعطي الشركة مخصصات نسبية اليهم عن أجور السكنى اضافة على رواتبهم الحالية وذلك للذين لم يسكنوا حاليا في مساكن الشركة.

2- **الضمان الاجتماعي** : هو مضمون لكم بموجب المادة (36) من القانون المذكور.

3- **زيادة الاجور** : هي مضمونة لكم بموجب الفقرة (ج) من المادة (٣٦) من قانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٦ وهذه المتصرفية قائمة بالمذاكرة المستمرة مع الشركة لزيادة الأجور وغلاء المعيشة ومخصصات السكني حاليا.

4- **النقل من البلدة الى محل العمل** : لما كانت الشركة قائمة بالنقل من مقرها العام الى محل العمل فأن هذه المتصرفية ستسعى لحل قضية النقل من البلدة الى مقرها العام وان لم يكن هناك مسوغ قانوني.

5- **مكافأة الحرب** : ستقوم هذه المتصرفية بمفاوضة الشركة بهذا الخصوص وعلى العمال ان يقبلوا بالنتيجة التي ستحصل عليها المتصرفية

6- **عدم طرد العمال كيفيا** : تعهدت شركة النفط العراقية على ان لا تقوم ضد العمال بأي حركة انتقامية كانت من جراء الاضراب، وسوف لا يطرد العامل بدون سبب مبرر وبدون تصديق وموافقة مدير التوظيف.

7- **أجور ايام الاضراب** : على العمال أن يعودوا الى العمل حالًا وبدون تأخير ولا أجر لمن لم يشتغل، وعليه راجعوا شركتكم وباشروا بأعمالكم ملتزمين الهدوء والسكينة[39].

أصدرت متصرفية كركوك في (١٠ تموز) بيانا آخر أعلنت فيه بأن الشركة استجابت لمطاليب العمال الآتية : زيادة مخصصات غلاء المعيشة اعتبارا من (١ تموز ١٩٤٦) وتتراوح هذه الزيادة بالنسبة للعمال بين (50 - ١٠٠) فلس ، دفع أجور الاعمال الاضافية ، توزيع النفط على العمال بالسعر المدعوم وقدره عشرة فلوس للغالون الواحد، دفع رسوم تجديد اجازة السوق للسائق بعد اكمال خدمة سنة كاملة ، تجهيز العمال بالملابس، دفع أجرة يوم الاستراحة للمريض إذا كان قد دفع له أجرة ستة ايام متوالية ، دفع أجور السفر إلى بغداد ذهابا وإيابا عند سفر العامل بالإجازة السنوية ، توسيع المستشفى ، وطالب البيان العمال بالعودة إلى أعمالهم [40].

رفض العمال العودة إلى العمل، فأعاد المتصرف في (١١ تموز) الاتصال بهم دون نتيجة، وفي

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.30 (NO. 128) 2024, pp. 266-283

(١٢ تموز) عقد المتصرف اجتماعا مع مثلي العمال وكرر عليهم الطلب بالعودة الى اعمالهم، ولكنهم رفضوا وأعلنوا بأنهم لن يعودوا إلى العمل إلا بعد ان تعلن الشركة قبول جميع مطالبهم ودفع أجور أيام الاضراب . فأنذرهم المتصرف بأنه لن يسمح بالاستمرار في اجتماعاتهم وتظاهراتهم غير القانونية، وإذا أرادوا الاجتماع فعليهم تقديم طلب تحريري بذلك ، وإلا سيأمر بتفريقهم بالقوة [41].

غادر مثلو العمال سراي الحكومة في الساعة الثانية بعد الظهر وتوجهوا إلى حديقة كاورباغي، إذ كان هناك ثلاثة الآف عامل بانتظارهم ، فأبلغ مدير الشرطة المتصرف بهذا الاجتماع وطلب اليه إصدار الأوامر القطعية بما يجب ان تتخذه الشرطة من أجل وضع حد لهذه الاجتماعات . فأجاب المتصرف بأن تجمع العمال يسبب التمرد وربما يؤدى الى الاخلال بالأمن العام، وأمر الشرطة بوجوب تفريق المتظاهرين وفق ما جاء في قانون التجمعات رقم (١٣١) الذي يخول تفريق التجمعات المخلة بالأمن العام باستعمال السلاح والقوة، وارسل المتصرف نسخة من هذا الامر الى قيادة الفرقة الثانية طالبا منها وضع بعض القوات تحت الانذار المساعدة الشرطة إذا تطلب الموقف ذلك[42].

قام مدير الشرطة بعد استلامه أمر المتصرفية بتشكيل قوة مسلحة مؤلفة من (47) شرطي مشاة و(٣٦ شرطيا خيالا مع (٧) مفوضين تحت قيادة معاونين زودا بأمر المتصرف التحريري. فقامت القوة في الساعة الخامسة والنصف مساء يوم (١٢ تموز) بتطويق العمال المتجمهرين في كاورباغي من الغرب والجنوب، وكان العمال يهتفون بالمطالبة بزيادة الاجور وتحسين أحوالهم المعيشية، فتقدم لهم المعاون (سعيد عبد الغني) وانذرهم بالتفرق ثلاث مرات فلم يتفرقوا فأمر أفراد الشرطة الخيالة بتفريقهم بواسطة العصي فحدثت بعض المناوشات بالحجارة بين الطرفين، إلا أنه سرعان ما بدأت الشرطة بأطلاق الرصاص من بنادقها باتجاه العمال الذين هربوا نحو البيوت المأهولة، وبعد انتهاء الرمي وتفتيش المحل من قبل الشرطة وجدت (**خمسة قتلى**) وعددا من الجرحى من العمال توفي أحدهم في اليوم التالي فبلغ عدد القتلى (**ستة**) والجرحى الذين راجعوا المستشفى (أربعة عشر) جريحًا[43].وبهذا الصدد، أفادت التقارير الطبية بحق المقتولين والمجروحين على " **أن أكثرية المصابين قد أصيبوا في ظهورهم وهم في حالة هروب، فالقتيل (سيد حبيب سيد صالح) كان سبب وفاته عيار ناري في منطقة لوح الكتف الايمين نافذا إلى الصدر أما القتيل (شاكر مردان) فكان سبب وفاته عيار ناري دخل من الناحية اليسرى في ظهره وكذا بقية القتلى . اما الجرحى فكانت اصابتهم في الظهر جميعاً**" [44].في الوقت ذاته، قبضت الشرطة عقب الحادث على ستة اشخاص بتهمة تحريض العمال على الاضراب والاجتماع بخلاف القانون وطلبت من حاكم التحقيق توقيفهم ، إلا ان حاكم التحقيق رفض ذلك وقرر اطلاق سراحهم حالاً ، فقام التصرف بأخذ المسؤولية على عاتقه وأصدر في صباح يوم (١٣ تموز) أمراً بتوقيفهم دون ان يكون له سلطة قانونية بذلك ، أدى هذا إلى الخلاف بين الادارة والعدلية ، وبدأت السلطات القضائية التحقيق عن الحادث بمفردها دون أشراك الشرطة أو الاستعانة بمعلومات السلطة الادارية[45].أثر هذا الحادث تأثيراً بليغا على الرأي العام في كركوك الذي اظهر عطفًا شديدًا على المصابين، وقام العمال بتظاهرة كبيرة في مساء (١٣ تموز) اشتركت فيها جماهير كركوك وعدد من النساء من عوائل القتلى والجرحى ، ورفع المتظاهرون لافتات سوداء كتب عليها عبارات تندد بعمل الشرطة وموقف شركة النفط ، واخترقت التظاهرة شوارع المدينة الرئيسة تتقدمها النساء الثكالى، وقد ألقى أحد المتظاهرين خطاباً -من على شاحنة كبيرة تابعة للجيش واقفة أمام باب الثكنة على مسمع من الجنود الذين كانوا يؤيدون التظاهرة- ندد فيه بعمل الشرطة[46]. اتجهت التظاهرة الى دار الضيافة حيث يقيم الوفد الذي أرسلته السلطات من بغداد للتحقيق في الحادث والذي ضم المفتش الاداري في وزارة الداخلية (سعيد قزاز) ومفتش الشرطة

(محمد صالح حمام) ومدير مكتب العمال بوزارة الشؤون الاجتماعية (هاشم جواد) العمال السماح لهم بمقابلة الوفد ، فسمح لخمسة منهم بالاجتماع مع الوفد وتقديم مطالبهم التي اقتصرت هذه المرة على :

أ- اطلاق سراح العمال والاشخاص الذين تم توقيفهم بعد حادثة كاورباغي في (١٢ تموز).

ب- اجراء التحقيق من قبل هيئة خاصة عن الحادثة المذكورة ومعاقبة المسببين .

ت- قبول مطاليب العمال من قبل الشركة[47].

أبلغ الوفد الرسمي ممثلي العمال بعدم امكان النظر في طلباتهم قبل عودتهم الى العمل وعودة الهدوء والسكينة ، فوافق ممثلو العمال على ذلك وطلبوا من رفاقهم الذين ينتظرون في الشارع التفرق ، فتفرقوا بكل هدوء بعد أن هتفوا بحياة العمال ثلاث مرات ، ولم يقوموا بتظاهرة أخرى . وفي (١٤ تموز) عاد (٥٦) عاملاً إلى أعمالهم في الشركة، وفي (١٥ تموز) عقد الوفد الرسمي اجتماعاً مع مدير الشركة حضره المتصرف أستمر خمس ساعات بحثت فيه مطاليب العمال، واتفق الطرفان على تلك المطاليب، وأرسل القرار إلى لندن للموافقة النهائية عليه فعاد العمال جميعاً إلى مباشرة أعمالهم في (١٦تموز)، وبذلك عدَّ الاضراب منتهياً وحصل العمال على مطالبهم [48].

ثالثاً: أثر حادثة كاورباغي على حكومة أرشد العمري:

اهتمتْ السلطات العُليا بحادثة كاورباغي فأوفدت وزارة الداخلية في(١٣ تموز) لجنة للتحقيق برئاسة المفتش الاداري في وزارة الداخلية (سعيد قزاز) وقد كتبت اللجنة تقريراً مسهباً عن تطور الحوادث في كركوك حتى نهاية الاضراب، أعلنت فيه ان هيبة الحكومة ومنزلتها عند الناس تدنت إلى حد كبير نتيجة لما قام به العمال، الذين استطاعوا كسب عطف الجمهور وأفراد الجيش على حركتهم . ووجهت اللجنة لومًا شديدًا إلى مدير الشرطة لعدم قيادته القوة بنفسه[49] . وقدمت اللجنة المقترحات التالية:

1- قيام الحكومة بمفاتحة الجهات المختصة في الشركة للوصول إلى قرار بشأن قضية زيادة أجور العمال ومخصصاتهم بأقرب وقت مكن.

2- قيام الحكومة بمنح عوائل القتلى تعويضا لا يقل عن مائتين وخمسين دينارا لكل قتيل ، وتعويض عوائل الجرحى مائة دينار لكل جريح .

3- تقوم مديرية الشرطة في كركوك بأجراء تحقيقات جدية بحق المحرضين الموقوفين في كركوك، وضرورة معاقبتهم معاقبة شديدة تمنعهم وتمنع غيرهم من القيام بأعمال مشابهة .

4- نقل المعاونين والمفوضين الذين اشتركوا في الحادثة في كركوك بأقرب وقت مستطاع.

5- قيام وزارة الداخلية والعدلية باتخاذ ما يلزم لإيجاد وفاق تام السلطتين المذكورتين وتأمين التعاون بينهما[50].

من جانب آخر، أوفدت وزارة العدلية (احمد الطه) ، نائب رئيس محكمة الاستئناف، إلى كركوك للتحقيق في الحادث، وقد رفع تقريرًا مسهبًا في (٢١ تموز) أعلن فيه ان تظاهرة العمال لم يحصل فيها إيذاء لأحد أو ما يمكن عده اخلالاً بالأمن ولم تصدر منهم أية مخالفة تذكر، وتوصل المحقق إلى النتائج التالية:

1– ان عمل المضربين كان سلبيا ولم يكن إيجابيا

2– لم يكن في اجتماعهم ما يخشى منه على الأمن.

3– كانت الشرطة تراقبهم منذ (٣ تموز) وتعلم بهم.

4– كان العمال جميعا عزلا من السلاح

5– حدثت بعض المناوشات بين العمال والشرطة بالحجارة بعد ان قامت الشرطة بضربهم بالعصي.
6– ان القتلى والجرحى أصيب معظمهم بعد أن انسحبوا.
7– تجاوزت الشرطة في عملها حد المعقول في أمر تفريق المجتمعين.
8– قامت الادارة بتوقيف اشخاص ليس لهم يد في التحريض على الحادث.
9– ان الاجتماع كان خارج المدينة وبعيدا عن الاحتكاك بالناس[51].

اقتنعت وزارة الداخلية بتقصير المسؤولين الاداريين في الحادث فطلبت من مديرية الشرطة العامة سحب يد مدير شرطة كركوك، (عبد الرزاق نتاح) والمعاونين (سعيد عبد الغني) و(هاشم أمين)؛ بيد ان متصرفية كركوك أوضحت لوزارة الداخلية أن سحب يد مدير الشرطة ومعاونيه أمر يشجع العمال ويبعث فيهم روح التمرد لإعادة ما ارتكبوه[52] . يبدو أن السلطات العليا لم تكن راغبة في معاقبة المسؤولين عن الحادث وأهملت القضية، لذا قدم وزير الداخلية (عبد الله القصاب) استقالته. وبهذا الشأن، بعث الوزير (القصاب) رسالة إلى المؤرخ العراقي(عبد الرزاق الحسني) اوضح فيها أسباب ودوافع استقالته، وقد ارتأينا اقتباس فقرات كثيرة منها لأهميتها التأريخية في شرح أحوال العراق السياسية في تلك الحقبة. جاء فيها: **" لا بد لي قبل الدخول في صلب الموضوع من بيان الاوضاع التي كانت تسود العراق في تلك المدة، لكي نلقي الضوء على مجريات الحوادث ومسبباتها بحيث يتسنى للباحث المتطلع الخروج منها بنتيجة صائبة . على أثر القاء بيان سمو الوصي على العرش الأمير عبد الإله وتأزم الحالة، جاءت وزارة فخامة السيد توفيق السويدي محاولة التخفيف بعض الشيء عن تلك الازمة فكان من جملة الاعمال التي قامت بها إجازة فتح خمسة احزاب سياسية ، ومنحت امتيازات إصدار عدة صحف منها ما كانت تنطق بلسان الاحزاب المذكورة ، ومنها مستقلة ، وجميعها تضرب على وتيرة واحدة وهي اطلاق الحريات الدستورية ، واعطاء عمال شركة النفط حقوقهم التي كانوا يطالبون بها . لقد كان من جملة الاحزاب التي نشطت في تلك المدة (عصبة مكافحة الصهيونية) وتلك العصبة التي كانت اهدافها في الظاهر مكافحة الصهيونية العالمية وعدم إقامة موطن لليهود المشردين في فلسطين العربية، والتي كانت في الباطن تسعى الى العكس من ذلك كما أثبتته الوقائع بعد ذلك . ولقد لفت هذه العصبة فلول الحزب الشيوعي السري فانضم جميع منتسبيه الى هذه العصبة، واخذوا يبذلون جهودهم في نشر الافكار الهدامة، ونشطت اعمالهم في بغداد والالوية الأخرى بإقامة التظاهرات والاعتصامات ، واحداث روح الشغب والتمرد لدى المواطنين العراقيين ، واثارة روح العصيان والنقمة على الحكومة والمسؤولين ـ كما هو ثابت في سجلات التحقيق لتلك المدة ـ وفي ذلك الوقت وفي مثل تلك الظروف ، تشكلت وزارة فخامة السيد ارشد العمري التي حدثت في زمانها تظاهرات عديدة من جملتها تظاهرة عصبة مكافحة الصهيونية، التي حاول مقيمها الدخول الى السفارة البريطانية، والعبث بها فمنعتهم الشرطة وقتل احدهم ، وهو يهودي ، وعلى اثر ذلك سحبت اجازتها واغلقت. وأشهر حادثة وقعت في هذه الظروف هي واقعة كاو باغي التي أدت الى استقالتي من الوزارة كما ألخصه ادناه : عندما قام عمال شركة النفط في كركوك بإضرابهم مطالبين ببعض حقوقهم المشروعة التي كنت اعتقد وتؤيدني الحكومة بأنهم محقين بها، كما ان الشركة نفسها كانت قد وضحت موقفها من تلك المطاليب ، ووافقت على القسم الاعظم منها والتي كنت مع فخامة رئيس الوزراء قد قررنا تأييد مطاليب العمال ، وحمل الشركة على تحقيقها ، غير ان الشركة المذكورة قد احتجت بعجزها عن تنفيذ بعض من تلك المطاليب لخروجها عن حدود صلاحياتها، واستمهلت الحكومة للاتصال برؤسائها في لندن وطلب الموافقة**

عليها وبناء على ذلك فقد استمر العمال على اضرابهم حتى التسليم بجميع حقوقهم المطالب بها، وكنت قد بلغت متصرف اللواء آنذاك شفويا بموقف الحكومة العراقية وتأييدها المطلق المطاليب العمال التي كانت في ذاتها بسيطة جداً ، وطلبت اليه ان يفهم العمال بموقف الحكومة منهم وتأييدها لمطاليبهم ، وانها ترعى مصالحهم وهي منهم واليهم، وقد سعت مع الشركة لتنفيذ جميع تلك المطاليب ، وهي في الوقت نفسه ترجو من العمال التزام الهدوء والسكينة ، وعدم الالتفات الى الدعايات السيئة التي يروجها المغرضون ويستغلها الشيوعيون في سبيل نشر افكارهم الهدامة وخلق جو من الاضطراب والقلاقل. وبعد مضي مدة قليلة، فوجئت بخبر منه بوقوع حادثة كاورباغي المشؤومة ، وذهاب عدة ضحايا من العمال فاستغربت جداً حصول مثل تلك الحادثة في وقت كانت الأمور تسير سيراً حسناً لصالح المجموع ، فاتفقت مع فخامة رئيس الوزراء على ارسال هيئة تحقيق قوامها مفتش اداري ، ومفتش من الشرطة ، ومفتش عدلي الى محل المحادثة واجراء التحقيق مع العمال والشركة والسلطات المختصة عن كيفية وقوع الحادث واسبابه والمسؤولين عنه، وقد جاءت نتائج التحقيق الذي قامت به الهيئة المذكورة مؤيدة لما ذهبت اليه من ان العمال لم يقوموا بأية حركة تستدعي اصدار الأوامر بتفريقهم واطلاق النار عليهم ، تلك الأوامر التي يستنكرها كل ذي ضمير حي وشعور بالمسؤولية تجاه ابناء وطن واحد. لذلك ولغرض تهدئة الحالة ، ووضع الامور في نصابها، واعطاء كل ذي حق حقه اقترحت على فخامة رئيس الوزراء ، بحضور معالي وزير العدلية (الحاج محمد حسن كبه) ، ان نسحب متصرف اللواء ومدير الشرطة الى بغداد او على الاقل نقلهما من كركوك الى محل آخر، مع تطمين اهالي المقتولين والمجروحين من العمال بأن الحكومة ستتخذ الاجراءات الحازمة ضد المسؤولين عن هذه الحادثة ، وتعويض عوائل المقتولين والمجروحين عما لحقهم من اضرار فادحة ، فاتفق معي فخامة الرئيس ومعالي وزير العدلية على اتخاذ الاجراءات اللازمة بحق الموظفين المقصرين او اعطاء اي تعويض الى ذوي العمال المقتولين او المجروحين، ولكن حصل اختلاف بين وجهتي النظر بيني وبين فخامته في قضايا اخرى ايضاً حول الاحزاب ، وحرية الرأي ، واعطاء امتيازات للصحف وغيرها ، حيث ان فخامته يرى تضييق تلك ، وانما انا على العكس ، مما حدا بي الى اتخاذ قرار بعدم امكان اشتغالي في الوزارة . وفعلا قد عرضت ذلك الى نائب الوصي سمو الامير زيد، وطلب منه اعفائي من المسؤولية ، غير أن سموه وان كان يؤيدني في وجهة نظري الا انه طلب مني التريث في تقديم الاستقالة وارجاء امر البت فيها لحين عودة الوصي عبد الاله من لندن ، وعند وصول الوصي عرضت عليه تطور الموقف ، واحطته علماً بمجريات الأحداث، وبينت لسموه استحالة امكان تعاوني مع فخامة الرئيس في إدارة شؤون الدولة ، وطلب من سموه بإعفائي من المسؤولية، واخيراً وافق على الاستقالة فقدمتها وتركت العراق الى لبنان في نفس اليوم وهو يوم (17/ آب/ 1946" [53]. يتضح مما تقدم أن أسباب استقالة وزير الداخلية تعزى إلى تقاطعه مع رئيس الوزراء في إدارة أزمة حادثة كاورباغي، إذ عزا على وزير الداخلية، (عبد الله القصاب) ، ان يطلق الرصاص على عمال شركة النفط في كركوك بدون مسوغ قانوني فطالب بإنزال العقوبات بحق المذنبين فلما رفض طلبه استقال من منصبه في (17 آب 1947)، بيد أنه في الوقت نفسه حمل بعض الأحزاب السياسية التي وصفها بـ(الهدامة)- ويقصد هنا الحزب الشيوعي السري وعصبة مكافحة الصهيونية - مسؤولية ما حصل عن طريق دفع العمال إلى التظاهر ونشر الفوضى في البلد.

لا ريب أنَّ حادثة كاورباغي ، كانت محكاً لاختبار قوة الوزارة العمرية الأولى ، ومعرفة درجة صمودها في وجه المعارضة التي كانت تشتد بقوة، فقد اخذت صحف الاحزاب الخمسة تهاجم الوزارة

هجوماً عنيفاً، وتسند اليها الاهمال في معالجة قضية الاضراب عند أول حدوثه كما كانت تتهمها في مساندة شركة نفط كركوك الانكليزية، والضغط على الحريات الشخصية، في حين ان (متصرفية لواء كركوك) كانت هي المسؤولة عن تلك الكارثة في الدرجة الأولى ، وكان في امكانها ان تحول دون وقوعها ، ولما ضاقت الوزارة بالمعارضة ذرعاً عمدت الى صحفها في فعطلتها، والى كتابها فساقتهم الى المحاكم الجزائية بتهم الاخلال بأمن الدولة واثارة الكراهية والبغضاء ضد الحكومة[54].

وبهذا الصدد، كان صاحب الصحيفة لا يكاد يخرج من ساحة المحكمة محكوماً او مبرءاً الا ليدخل اليها عن تهمة ثانية، وقد استطاعت الوزارة ان تعطل ثلاثة أرباع الصحف التي كانت تصدر في بغداد وحدها خلال المدة التي مارست الحكم فيه ، الأمر الذي ادى الى ان يضرب عمال المطابع عشرة ايام احتجاجاً . وكانت الاحزاب تعقد الاجتماع تلو الاجتماع ، وتلقى الخطب النارية وتقيم التظاهرات الاستفزازية [55]. في السياق نفسه، أكثرت الصحف والاحزاب من الاحتجاج على كل عمل قامت به و الوزارة العمرية الأولى، فرفع (حزب الاستقلال) مذكرة احتجاج إلى الوصي (عبد الاله) في (٢٦ تموز ١٩٤٦)، انتقد فيه تصرفات الوزارة القائمة، وقدم مجموعة مقترحات تكون كفيلة في قيام وزارة محايدة تحظى برضا الشعب وتحقق طموحاتهم منها:

1- الاقتناع بضرورة تغيير الاتجاه السياسي، والعمل على السير بمقتضى ذلك ، فإن الحزب مع تقديره لأهمية الشخص الذي يتولى المسؤولية في مثل هذا الظرف الدقيق، وأثره في التوجيه الا انه يعتقد ان انتفاء الشخص يفقد اهميته هذه اذ لم يكن الاتجاه السياسي واضحاً ومقرراً. فإذا كان المسؤولون يريدون حقاً ان يعالجوا الموقف الراهن فعليهم ان يتفهموا طبيعة الظروف، وما تفرض من تغيير تام في الاتجاهات السياسية، والسير على نحو يتسق والوعي الجديد الذي تمخض عنه العالم بعد هذه الحرب الضروس . واذا قام المسؤولون بذلك وعملوا على تغيير الاتجاه القديم فقد اصبح من الهين النظر لوضوح الأسس؛ قيام اي شخص بمتطلبات الحياد في مدة الانتقال هذه. اما اذا ظلت الذهنية السائدة هي المسيطرة فإن اضطلاع اي شخص - مهما كان كفاءته وحياده - بالمسؤولية يجعله يخفق حتما في مهمته.

2- يراعي في الشخص الذي يتولى المسؤولية في مثل هذا الظرف الدقيق ان يكون محايداً بكل ما في هذه الكلمة من معنى، وليس القصد من الحياد هو الاستقلال الحزبي فحسب؛ بل عدم الانتماء الى أية جماعة سياسية . ولا شك انكم تعلمون ان في البلد طبقة من الساسة لم تنظم إلى حزب سياسي بعد، ولكنها استمرت على التدخل في الأمور السياسية بشكل غير علني، وكان لها اثرها في عضد جهة معينة او مخاصمة جهة اخرى ، فالشخص الذي يراد منه الحياد يجب ان لا يكون من بين هذه الطبقة او من مؤيديها[56].

ورأى حزب الاستقلال إذ قامت وزارة بمثل تلك المقترحات اصبحت مهمتها واضحة وكان في مقدور الهيئات السياسية كافة أن تساندها بمثل هذه المهمة على ان تقدم الوزارة فوراً الضمانات التي تكفل اجراء انتخابات نيابية حرة سليمة، اما هذه الضمانات من وجهة نظر حزب الاستقلال هي:

أ- المبادرة حالا بإجازة الفروع للحزب في خارج العاصمة من دون تقييد .

ب- السماح بالاجتماعات العامة اثناء مدة الانتخابات لغرض الدعاية الحزبية والانتخابية ، وعدم فرض اي قيد على مثل هذه الاجتماعات أيًا كان نوع هذه القيود.

ت- افساح المجال للصحافة ان تمارس واجباتها برفع هذه القيود المفروضة عليها ، وعدم تعطيل اية صحيفة من قبل السلطة التنفيذية ؛ بل يترك للقضاء امر التعطيل اذا ما خالفت الصحف القوانين والانظمة المرعية.

ث- وقوف السلطات الادارية موقف الحياد التام في الانتخابات وافساحهم المجال للنشاط الحزبي من دون عائق[57].

في السياق نفسه، دعت الاحزاب الثلاثة (حزب الاتحاد الوطني ، وحزب الشعب ، والحزب الوطني الديمقراطي) في مساء ٣٠ آب ١٩٤٦، الى عقد اجتماع عام حضره اكثر من خمسة آلاف شخص وتليت فيه عدة خطب، إذ رأت الاحزاب السياسية في بياناتها واحتجاجاتها ان السفارة البريطانية في بغداد التي ترعى مصالح شركات النفط، وهي التي أمرت متصرف كركوك ان يأخذ العمال بالشدة على الرغم من وصايا وزير الداخلية الحسنة وانها هي التي حالت دون معاقبة المذنبين ودون تعويض ذوي القتلى والجرحى[58]. وبهذا الصدد، اتفقت الأحزاب الثلاثة على تقديم هذا الاحتجاج إلى الحكومة جاء فيها : **"ان الجموع الغيرة المجتمعة بدعوة من حزب الاتحاد الوطني ، وحزب الشعب، والحزب الوطني الديمقراطي المناقشة الموقف السياسي الراهن ، فاجئها موقف الوزارة بمكافحة الاحزاب السياسية، ومحاولة شل عملها، وغلق صحفها واحالة رؤسائها الى المحاكم، وسجن بعض اعضاء هذه الاحزاب مجرد ابداء آرائهم في السياسة العامة ، وهو حق من حقوق كل مواطن في بلد له دستور يحترم حرية الرأي، ويأخذ بنظام الحكم الديمقراطي، غير أن الوزارة المحاضرة تجنيت الحكم الديمقراطي ، واتجهت بحكم البلاد اتجاهًا استبداديًا مخالفًا لأحكام القانون الأساسي وهي تتعمد اهماله، ولا تحترم ما فيه من نصوص عن حقوق الشعب وحرياته الديمقراطية ، وقد وقع في عهدها من الاحداث الجسام ما روع العراقيين كافة ، وما انذرهم به من خطر جسيم يهدد كيان الشعب ومستقبله، وما اصبح معه العراقيون غير آمنين ولا مطمئنين على حقوقهم وحرياتهم بل وحياتهم . والوزارة بالإضافة الى ذلك لم تستطع ان تصون سيادة العراق وكيانه الدولي ، فلم تستطع ان تقف الموقف الصحيح المعالجة مشكلة خطيرة تتعلق بكيان الشعب العربي الفلسطيني ، بل بكيان ومصالح البلاد العربية كافة، وذلك بعرض هذه القضية على مجلس الأمن، وهو مطلب الشعب العربي الفلسطيني، والشعوب العربية بصورة عامة، فهي بأعمالها التي افصحت عن استهانتها بحقوق الشعب وحرياته وقانونه الاساسي غير جديرة بتحمل مسؤولية الحكم ولا بالاضطلاع بالمهمة التي اعلنت انها تتولى الحكم لإتمامها، وهي مهمة انتقالية حيادية تتلخص بإجراء انتخابات حرة المجلس جديد. فنحن نطالب بتنحي هذه الوزارة واقامة وزارة دستورية يرتضي الشعب سياستها"**[59]. نتيجة ضغط الأحزاب السياسية على حكومة (ارشد العمري)، قدم طلب للوصي ان يوافق على اصدار قانون الطوارئ المواجهة هذا التحدي؛ بيد أن الوصي رفض ذلك، فقرر (العمري) التخلي عن رئاسة الوزراء فقدم طلب استقالته في (14 تشرين الثاني 1946) وجاء فيه: **"قد تشرفت بثقة سموكم الغالية بإسنادكم الي منصب رئاسة الوزراء . ولا يخفى على مقامكم السامي اني وزملائي الوزراء اضطلعنا بمسؤولية الحكم في ظروف تخللتها صعوبات جمة قمنا بتذليل قسط منها. وكما عرضت على سموكم مراراً قد ظهر لي جليا ان ايدي اثيمة تلعب سراً ، وتعبث علناً لتقويض نظام الحكم الديمقراطي في البلاد تحت ستار من الدعاية الكذابة المغرضة التي يراد بها تغطية هذه المقاصد الامر الذي يتطلب اعادة النظر في الموقف واختيار انجح الخطط المعالجة الوضع في البلاد، كما انني وجدت من الاصلح افساح المجال امام سموكم لتتفضلوا باتخاذ ما ترونه ضرورياً لمثل هذه المعالجة دون التقيد بشيء وعليه أرفع استقالتي الى مقامكم السامي"**[60]. ولم ير الوصي مناصاً من قبول هذه الاستقالة ، ولا سيما انها اخفقت في اجراء الانتخابات فوافق عليها في (16 تشرين الثاني 1946)[61].

الخاتمة:

تكاد تكون حادثة كاورباغي ، علامة مبكرة للنضج السياسي للطبقة العاملة العراقية، كما شكّل الهجوم الذي شنّته الشرطة التي تواطات مع ادارة شركة النفط في كركوك يوم 12 تموز 1946 والذي سقط من جرائه عدد من الضحايا والجرحى، حدثًا يعبر بقوة عن الروح الوطنية، والتضحية لتحقيق المطالب المشروعة للطبقة العاملة، إذ أعلن العمال أضرابهم منذ اليوم الأول من شهر تموز عام 1946 وأستمر الأضراب رغم المباحثات والمداولات التي حاولت شركة النفط امتصاص الاندفاع الكبير الذي أبداه قادة الحركة النقابية، وواصل العمال أضرابهم ولقاءاتهم واجتماعاتهم حتى تفجرت الأحداث الدامية. يظهر أن سبب الاضراب يعود بالدرجة الأولى إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها العمال نتيجة لقلة أجورهم . فضلًا عن ذلك عدم توفر وسائط النقل المجاني من المدينة إلى الشركة وبالعكس ، وعدم حصول العمال على اكرامية الحرب أسوة بعمال الشركة في حيفا . وقد شجع العمال على المطالبة بحقوقهم ما كانت تنشره صحيفة (العصبة) من مقالات وضحت فيها سوء حالة الطبقة العاملة ، ولاسيما عمال النفط ،إلا ان الاضراب في بدايته لم يكن موجها من قبل فئة سياسية معينة كما يبدو من لغة الانذارات التي أرسلها العمال للشركة ، ولكنه سرعان ما استغل من قبل الحزب الشيوعي العراقي وبعض الاحزاب العلنية التي ساندت مطاليب العمال ، واستنكرت بشدة استعمال القوة في انهاء الاضراب. نتيجة ذلك، استطاعت القوى المُعارضة للوزارة من قوميين، وشيوعيين ، ويساريين وعمال وغيرهم، إذ أدرك اعمري الصعوبات التي تواجه وزارته نتيجة لتزايد المعارضة الشعبية فأقترح على الوصي إصدار مرسوم الطوارئ، فقدم استقالته في (16 تشرين الثاني 1946)، لان الوصي لم يوافق على اقتراحه. وبذلك انتهى عهد الوزارة العمرية الذي أستمر أقل من ستة أشهر شهد فيها العراق صراعاً عنيفاً بين الأحزاب السياسية التي تدعو للحريات والديمقراطية والاستقلال السياسي؛ وبين الطبقة الحاكمة الممثلة برئيس الوزراء التي أرادت شل الحياة الحزبية والقضاء عليها.

هوامش البحث:

(1) علاء جاسم محمد الحربي ، العلاقات العراقية ـ البريطانية 1945-1958 ، (بغداد ـ بيت الحكمة ـ 2002) ، ص 46-47؛ حمزة مصطفى ، محمد صديق شنشل : من عام 1941 حتى تموز1958، مجلة آفاق عربية، العدد الخامس، السنة الثالثة عشرة، أيار 1988، ص58 -59.

(2) للإطلاع على نص خطاب الوصي . ينظر : جريدة الشعب ، العدد 389 في 30 كانون الأول 1945.

(3) مؤيد إبراهيم الوندواوي ، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية 1944-1958، (بغداد ـ دار الشؤون الثقافية ـ 1992) ، ص 71 .

(4) محمد حميدي الجعفري ، انقلاب الوصي في العراق عام 1952 ، ط2، (بغداد ـ مطبعة أسفار ـ 2001) ، ص 46 .

(5) جريدة البلاد ، العدد 279 في 2 نيسان 1946 ؛ جريدة الوطن ، العدد 96 في 2 نيسان 1946.

(6) ستيفن همسلي لونكريك وفرانك ستوكس ، العراق منذ فجر التاريخ حتى ثورة تموز 1958 ، ترجمة مصطفى نعمان أحمد ، (بغداد ـ مؤسسة مصر مرتضى ـ 2009)، ص 271؛ جريدة الوطن ، العدد 89 في 25 آذار 1946 ؛ وللإطلاع على نص منهاج الحزب . ينظر : عبد الأمير هادي العكام ، تاريخ حزب الاستقلال العراقي 1946-1958، (بغداد ـ دار الحرية للطباعة والنشر ـ 1980) ، ص 33-48 ؛ جريدة البلاد ، العددان 2774 و 2775 في 15 و 16 آذار 1946.

(7) جريدة صوت الأهالي ، العدد 330 في 17 آذار 2010 ؛عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية 1918-1958 ، (بيروت – مركز الأبجدية للطباعة و النشر – 1980).، ص 161-165.
(8) فاضل حسين ، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي 1946 -1958 ، (بغداد – مطبعة الشعب – 1963)، ص 31-35؛ كامل الجادرجي ، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ،(بيروت – دار الطليعة -1970)، ص 142-147 .
(9) ؛ جريدة الرأي العام ، العدد 1475 في 13 آذار 1946؛ سليم حسين ياسين حبيب التميمي، عبد الفتاح إبراهيم ودوره في الحركة الوطنية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2002، ص 143- 149.
(10) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الاحزاب السياسية العراقية(بيروت- مركز الألجدية- 1980)، ص182-184.
(11) المصدر نفسه، ص 185.
(12) يبدو أن رغبة الحزب الشيوعي في إيجاد واجهة علنية له ، حدا به بأن يطلب من بعض اليهود الشيوعيين تأليف " عصبة مكافحة الصهيونية " ، والتي أجيزت من قبل وزارة الداخلية حسب كتابها المرقم (3711). يُنظر: جريدة الرأي العام ، العدد 1478 في 17 آذار 1946.
(13) F.O.371/5241, From Britsh Embassy, Baghdad, in 17th April 1946.

(14) قيس عبد الحسين الياسري ، الصحافة العراقية والحركة الوطنية من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى ثورة 14 تموز 1958 ، (بغداد – منشورات وزارة الثقافة – 1978)، ص 168-169.
(15) المصدر نفسه، ص 170.
(16) جريدة الرأي العام، العدد 1480 في 19 آذار 1946.
(17) جريدة الرأي العام، العدد 1485 في 25 آذار 1946.
(18) قيس عبد الحسين الياسري، المصدر السابق، 172.
(19) محمد عويد الدليمي ، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية 1898 -1968 ، (بغداد – مطبعة الأديب البغدادية – 1997)، ص 120-122.
(20) **لجان العمال**: هيئات وضعتها الإدارة البريطانية في قطاع السكك الحديد لتحل محل النقابة. يُنظر: قيس عبد الحسين الياسري، المصدر السابق، 172.
(21) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص 187.
(22) جريدة الوطن ، العدد 246 في 30 تشرين الثاني 1946.
(23) جريدة الوطن ، العدد 146 في 2 حزيران 1946.
(24) جريدة الوطن ، العدد 152 في 9 حزيران 1946.
(25) كمال مظهر أحمد ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر ، (بغداد ـ مطبعة البدليسي ـ 1987) ، ص 137 .
(26) وهي عقوبة تسبق الإنذار وتصدر من وزارة الداخلية .
(27) قيس عبد الحسين الياسري، المصدر السابق ، ص 73.
(28) سعاد خيري ، من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة 1925 – 1958، جـ1،(بغداد – مطبعة الأديب البغدادية – د . ت) ، ص 145 .

(29) قحطان حميد ناظم العنبكي ، وزارة الداخلية العراقية 1939-1958 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد) جامعة بغداد - 2007 ، ص 178 ؛ والشخص الذي قتل هو (شاؤول طويق) ، أحد أعضاء الحزب الشيوعي ، كما جرح أربعة شيوعيين آخرين. يُنظر: جريدة صوت الأهالي ، العدد 1205 في 30 حزيران 1946.

(30) جريدة الوطن ، العدد 174 في 4 تموز 1946 ؛ جريدة صوت الأهالي ، العدد 1209 في 4 تموز 1946.

(31) (كاوور) تعني بلغة أهالي كركوك المسيحي والباغ تعني البستان ، أي بستان المسيحي وهي حديقة تقع بالقرب من محطة نفط كركوك واصبحت مكانا لتجمع العمال فيه . يُنظر : قحطان حميد ناظم ، المصدر السابق ، ص 179.

(32) جريدة الوطن ، العدد 180 في 12 تموز 1946 .

(33) جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق1941 –1953، (النجف – مطبعة النعمان – 1976)، ص 429.

(34) المصدر نفسه، ص 431-432.

(35) تجدر الإشار إلى ان المادة الثالثة من قانون التجمعات (131) نصت : " **في حالة تجمع في الطريق العام بصورة مسلحة أو غير مسلحة، يحضر محل الاجتماع موظفو الحكومة الحائزون على الصفة العدلية وهم الوالي أو المتصرف والقائمقام ، ويعطي أوامر وانذارات متعاقبة فاذا لم يتفرقوا بعد الامر والانذار الثالث يفرق المتجمهرون باستعمال القوة ويكون الأمر والانذار على الصورة التالية (اطيعوا القانون سأستعمل القوة فليستجيب المطيعون للقانون وينصرفوا".** يُنظر: المصدر نفسه، 433.

(36) عبد الرزاق مطلك الفهد ، دور العمال في الحركة الوطنية العراقية 1922-1958 ، (بغداد - 2005) ، ص 145 .

(37) سهيل صبحي سليمان، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق 1945-1958، (بغداد - 2005) ، ص 243.

(38) حكمت خليل محمد ، دور الرفيق فهد والحزب الشيوعي في الحركة الوطنية 1946-1949، (بغداد - دار الحوراء للطباعة - 2010) ، ص 19 .

(39) مكرم الطالباني ، كاوورباغي ملحمة بطولية للطبقة العاملة ، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد 26 ، تموز 1971، ص 6-7 .

(40) حكمت خليل محمد ، دور الرفيق (فهد) والحزب الشيوعي في تطوير الحركة العمالية في العراق ، (بغداد - دار العباد - 2009) ، ص 64.

(41) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ،رقم الملفة 30/30 ، تسلسلها 311/4462 ، العنوان ، قضية كاوور باغي 1946-1949 ، كتاب وزارة الداخلية في (20 تموز 1946) ، حول إضراب عمال شركة النفط العراقية ، و2 ، ص 5 .

(42) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، 433.

(43) كامل الجادرجي، المصدر السابق، ص 111-112.

(44) أحمد علي سبع الربيعي، مكرم الطالباني ودوره السياسي والفكري في العراق (1923-1979)، (بغداد دار الشؤون الثقافية، 2018)، ص 74-75.

(45) محمد عويد الدليمي، المصدر السابق، ص 122.

(46) قيس عبد الحسين الياسري، المصدر السابق، ص 175.
(47) د.ك.و، البلاط الملكي- الديوان، قضية كاورباغي، الملفة 4492/ 311، كتاب سري موجه من وزارة الداخلية، موضوع أضراب عمال نفط كركوك بتاريخ 20 تموز 1946، و2، ص8.
(48) سليم مطر، موسوعة كركوك قلب العراق،(بغداد-مركز دراسات الامة العراقية- 2008)، ص 108.
(49) مكرم الطالباني، المصدر السابق، ص 8.
(50) سعاد خيري، المصدر السابق، ص 149-151.
(51) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة 30/30 ، تسلسلها 311/4462 ، العنوان ، قضية كاوور باغي 1946-1949 ، كتاب وزارة الداخلية في (20 تموز 1946) ، حول إضراب عمال شركة النفط العراقية ، و3 ، ص 7 .
(52) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص 443.
(53) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج7،(بيروت- مطبعة العرفان- 1968)، ص118-121.
(54) المصدر نفسه، ص 122.
(55) محمد عويد الدليمي، المصدر السابق، ص 124-125.
(56) جريدة لواء الاستقلال، العدد 24 في 2 أيلول 1946.
(57) عبد الأمير هادي العكام، تاريخ حزب الاستقلال العراقي 1946 – 1958 ، (بغداد – دار الحرية للطباعة والنشر – 1980)، ص 196-197 .
(58) جريدة الوطن، العدد 221 في 1 أيلول 1946.
(59) جريدة صوت الاهالي، العدد 1246 في 3 أيلول 1946.
(60) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ص 127.
(61) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص 446-447.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.30 (NO. 128) 2024, pp. 266-283

The Kawarbaghi Incident and its Impact on Iraqi Politics (June-November 1946)

Dr. Qatran Abbas Mijbil
Ministry of 'Education / Histoire modern
Dqtran1970@gmail.com

Abstract:

The Kawarbaghi Incident is the first bloody clash between the authorities and the workers. This incident left its impact on the nature of union work in Iraq. The authorities wanted to give a lesson to the workers to reject strikes and stay away from union work, but the result was completely the opposite; the workers' awareness intensified and their support for their unions increased, and the struggle for the union became the focus of the working class's struggle later After the end of World War II, an important shift occurred in the history of contemporary Iraq, through the development of concepts of political work and the increase in national awareness demanding democratic freedoms and the establishment of political parties as the cornerstone for building democratic life in the countries of the liberated world, including Iraq. Therefore, the labor movement emerged as a political and professional force that contributed to political events.

Research Methodology:

The research was divided into three main axes. The first axis addressed the role of political parties in supporting the Iraqi labor movement in 1946, and we briefly discussed the role of the parties that were formed in April 1946 in supporting that movement, especially in the demonstration (June 28, 1946). The second axis only focused on discussing the reasons for the Kawarbaghi incident by studying the demands of the oil workers in Kirkuk and the position of the Kirkuk District Governorate and the British Company on those demands and the results they led to after rejection after rejection, with a workers' strike in Kawarbaghi Park that ended with (six) victims and (fourteen) wounded. While the third axis discussed the impact of the Kawarbaghi incident on the government of Arshad Al-Omari, and we touched on the government's measures after the incident and the resignation of the Minister of Interior (Abdullah Al-Qassab) due to the minister's intersection of views with the Prime Minister regarding holding accountable those responsible for the incident, which ultimately led to Arshad Al-Omari submitting his resignation on (November 16, 1946).

Keywords: Kawarbaghi incident, Arshad Al-Omari, labor movement.